



Global oil price shock

The expected causes and effects in light of the future analysis

صدمة أسعار النفط العالمية

المسببات والآثار المتوقعة في ضوء التحليل المستقبلي

* م. د. أكرم نعمة علي

Abstract: This research paper tackles the matter of changes that happen in oil prices cases. These changes have important issues in which affected by the global economy and oil-producing countries. The study endeavors to interesting in the causes of crisis in the oil market through looking at the changes of economic theory and factors of supply and demand in the oil market. It considers the pivotal point of the paper as building of business processes which may expect future changes in oil prices. The crisis affects have to discover in oil-producing countries. The research has to come and associate with the oil demand that more influence than factors concerning about supply of oil so this has been associated with a series of economic and political changes. These facts will affect the economies of oil-producing countries including Iraq that would need to adopt an economic policy rest on alternatives and reduce dependence on oil in state budget revenues.

المستخلص: تعتبر مسألة التغيرات التي حدثت في اسعار النفط من اهم القضايا التي أثرت على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط. هذه الدراسة تحاول الاهتمام بأسباب الصدمة في السوق النفطي من خلال النظر الى متغيرات النظرية الاقتصادية وعوامل العرض والطلب في السوق النفطية. لقد كانت النقطة المهمة التي تناولها البحث هي بناء مشاهد يمكن من خلالها الاعتماد على توقعات التغيرات المستقبلية في اسعار النفط ومعرفة اثارها على الاقتصادات البلدان المنتجة للنفط، وقد توصل البحث الى أن العوامل المرتبطة بالطلب على النفط هي اكثر تأثيرا" من العوامل المتعلقة بالمعروض النفطي وقد ارتبط ذلك الاثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية. وأن هذه الحقائق سوف تصيب الاقتصادات المنتجة للنفط ومن ضمنها العراق الذي سيكون بحاجة الى تبني سياسة اقتصادية تعتمد على بدائل وتقل الاعتماد على النفط في ايرادات الموازنة الحكومية.

القدمة: يمثل موضوع النفط وتحديدا" الريع والاسعار مكانة مميزة لدى الاقتصاديين وغيرهم من المهتمين بالشأن النفطي، فالنفط بوصفه ثروة كان له وقعا" مميزا" على اقتصاديات البلدان المنتجة والمستهلكة على حد سواء، ويشير التاريخ الاقتصادي الى ان النفط ساهم في تحويل اقتصاديات البلدان من اقتصاد فقير يعتمد على الانماط الزراعية البدائية الى اقتصاد غني يتمتع بارتفاع مستوى الدخل الفردي، كما انه ساهم في تحويل شكل انظمة الحكم وخاصة في البلدان التي اكتسبت قدرة على استيراد رؤوس الاموال والشركات في الصناعات التحويلية .

ان هذه التبدلات الاقتصادية والسياسية واكبت عصر الاحادية الاقتصادية في البلدان الاقل نموا"، وأقترنت بما عرف بـ " لعنة النفط" لتشهد بعض الانظمة الاقتصادية تراجعاً واضح المعالم كان قد أضر بها كثيرا". ومع ذلك كان الحد الفاصل في تحقيق النمو الاقتصادي هو مقدار التوقع تجاه التغيرات في اسعار النفط العالمية، فأصبحت تلك الاسعار تنعكس بأثار متفاوتة في حداثها اعتمادا" على مستوى التنويع الاقتصادي فهي تصيب البلدان الاقل تنوعا" بدرجة أكبر مما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة الاقل تركيزا" التي تشهد تراجعاً في مساهمة النفط في الناتج المحلي. ومن هذه النقطة فأن جل الاهتمام سيوجه الى فهم التغيرات في الاسعار ومدياتها وأثارها على البلدان المنتجة للنفط والمستهلكة له .

هدف البحث :

يحاول البحث سبق النظر نحو التغيرات التي أصابت والتي يتوقع انها ستصيب الانتاج النفطي والاسعار ويسعى الى بناء (سيناريوهات) محتملة لاتجاهات التغيرات السعرية وما يترتب عليها من اثار على مجمل متغيرات الاداء الاقتصادي سواء بالنسبة للبدان المنتجة أو المستهلكة .

أهمية البحث

يعتبر البحث ذو اهمية من حيث انه يناقش مسألة تخص الاقتصاد العالمي فتؤثر وتتأثر بحالات الانتعاش والكساد، كما انها تؤثر في اقتصاديات العالم . والبحث بشكل عام يناقش تلك الاثار في اطار اعادة النظر الى ما قد يحدثه المستقبل على المستويين الاقتصادي والسياسي .

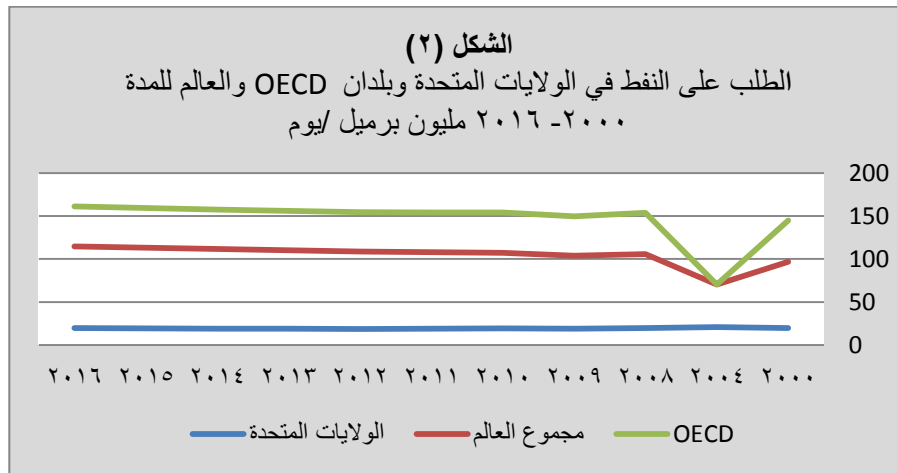
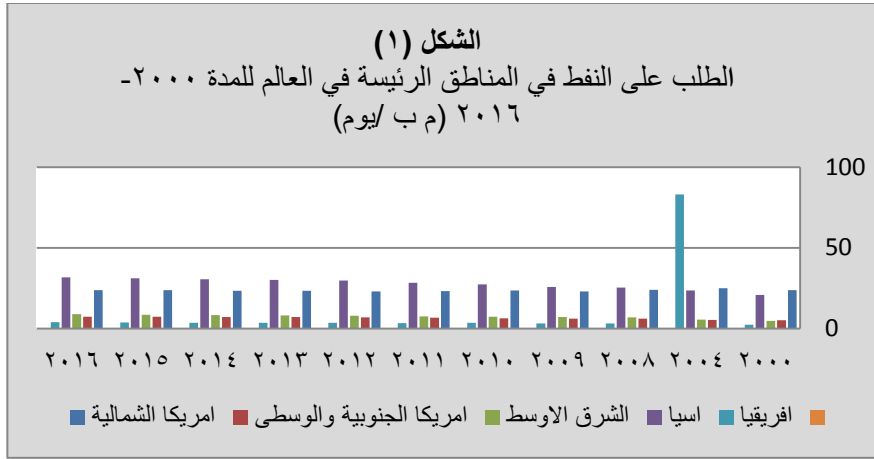
فرضية البحث

يفترض البحث ان ثمة عوامل طارئة قد اصاب السوق النفطي وان التغيرات الواسعة في اسعار النفط سوف لن تستمر ويحدد السعر التوازني في ضوء العوامل الاقتصادية التي ترتبط بسياسة المنتجين وطريقة التفاوض التي ينتهجها المستهلكون .

أولاً: استقرار واقع السوق النفطي العالمي في إطار النظرية الاقتصادية

ان استقرار التغيرات في السوق النفطي والصدمة في اسعار النفط العالمي تتطلب اهتماما بالمتغيرات التي واكبت السوق قبل حدوث الصدمة ، فخلال المدة من كانون الاول ٢٠٠٨ وحتى نيسان ٢٠١١ ارتفعت التكاليف النفطية بنسبة ١٧٥.٤% (وشمل ذلك التكاليف النقل التي تحملتها مقاسة بأسعار نفط دبي)، اما بالنسبة لتكاليف تجارة برنت فقد ازدادت بنسبة ٦٤.٦%، وقد أدى ذلك الى رفع الاسعار خلال تلك المدة بسبب ارتفاع هامش تغطية الكلفة^(١).

أن أكثر التغيرات في اسعار النفط تلك التي اصاب السوق النفطية كانت مؤشر لصدمة الاقتصاد الكلي في الربع الاخير من عام ٢٠١٤، فبينما كان الربع الثاني من العام نفسه قد شهد ارتفاعا طفيفا في الاسعار عاود للانخفاض مرة أخرى من العام ٢٠١٥. وهذا التدهور الواسع الذي حدث دفع منظمة أوبك لإعادة توقعاتها نحو تبني تنبؤات مخفضة بالنسبة للطلب العالمي على النفط. أن اسعار النفط كانت قد شهدت تحسنا ملحوظا في اذار ٢٠١٥ لتصل الى ٥٦ دولار للبرميل⁽ⁱⁱ⁾، وبصورة عامة فاذا ما نظرنا الى خارطة الطلب على النفط في العالم من خلال التغيرات في حجم الاستهلاك في اقاليم العالم – وكما يوضحه الشكلين (١) و(٢) - نجد أن اهم المتغيرات التي سببت الصدمة في الطلب تعود الى الطلب المتأني من الولايات المتحدة الامريكية – والذي خفض الطلب على النفط الخام منذ عام ٢٠١٤ وبنسبة اكبر من زيادة الطلب في بلدان OECD، في حين ان حصة البلدان الاسيوية من الطلب لم تشهد تغيرات محسوسة.



المصدر: تم الاعتماد على البيانات الواردة في المصدر :

من خلال استقراء التغيرات في كل من اسعار النفط وحجم الاستهلاك العالمي منه نجد انه خلال المدة (٢٠١٥-٢٠١٤) كان الاستهلاك العالمي قد ارتفع بشكل ملفت في بلدان منظمة OECD ، بمعنى أن متوسط الاستهلاك العالمي قد ازداد بنسبة (١.٤%) خلال المدة المذكورة ، ازاء ذلك نجد ان سعر النفط قد شهد انخفاضاً خلال المدة المذكورة ذاتها (٢٠١٤-٢٠١٥)، أذ انخفض سعر خام برنت بنسبة (٤٤%) (من ٩٩ دولار للبرميل كمعدل لعام ٢٠١٤ الى ٥٥ دولار كمعدل لسنة ٢٠١٥). ولو قارنا النسبتين (نسبة ارتفاع الاستهلاك ونسبة انخفاض سعر النفط)، نجد ان الاستهلاك العالمي ارتفع بنسبة اقل بكثير من نسبة انخفاض اسعار النفط، وهذا يدل وبشكل واضح على ان مرونة الطلب في المدى المتوسط منخفضة جداً، فانخفاض سعر النفط بشكل كبير لم ينتج عنه ارتفاع مماثل في الطلب الاستهلاكي على النفط، ويبرر ذلك كون ان الطلب على النفط هو نوعاً من الطلب المشتق من حاجات الاقتصاد ومدى التقدم الاقتصادي، وما يبرهن ذلك أن المرونة الدخلية لكل من الامدين القصير والطويل في البلدان النامية هي اعلى منها في البلدان المتقدمة (iii).

مما تقدم نستنتج ان جانبي مرونة الطلب على النفط يختلفان في اثرهما على المرونة الداخلية، ويعود ذلك الى جملة من البواغث يرتبط جزء منها بتوقعات في استراتيجية الانتاج التي قد تتبناها بلدان اوبك او المنتجين من خارج اوبك، كما ترتبط بالعوامل التي تمثل قيوداً "سعرية مثل الانكشاف والتطور طرائق البحث والتطوير وزيادة الانفاق في الاعتماد على البدائل للنفط الخام ومع ذلك فإن ثمة حقيقة تنبغي الاشارة اليها وهي ان معطيات النظرية الاقتصادية تؤيد فرضية تراجع عمليات الاعتماد على البدائل في ظل انخفاض الاسعار (مرونة الطلب المتقاطعة). وبشكل عام فإن حجم الاستهلاك العالمي للنفط قد شهد نمواً "واضحاً" ولو أنه جاء بمعدلات أقل من الحقب السابقة. ويعود ذلك نتيجة اجراءات تكيف الهياكل الانتاجية والمؤسسية في ظل توقعات ما سيؤول اليه المشهد المتشائم للسوق النفطية في المستقبل .

تتميز السوق النفطية العالمية بعلاقة مع الاداء الاقتصادي العالمي فأسعار النفط تتطوي على اشكالية التأثير على تخفيض القدرة التحفيزية للاقتصاد، فحينما يتحسن سعر النفط ويحقق المستوى المطلوب للبلدان المنتجة فإنه يجد معارضة شديدة من قبل طائفة من المنظرين الذين يجدون في ارتفاعه ما يقوض النمو الاقتصادي العالمي . يبرر ذلك بحقائق متعددة أهمها، أن النفط أصبح محور رئيسي في الصناعات البتروكيمياوية والصناعات التحويلية والصناعات الطبيعية والدوائية والتجميل وهذا الاداء اتسع ليشمل خدمات النقل والخدمات الزراعية والصناعية والانارة والتدفئة، وهذه الحقيقة ادت الى أن النفط أصبح يدخل ضمناً "في الاستهلاك البشري، فهو يقطع حوالي (٣٦%) من استهلاك العالم مقابل ٢٤% للغاز و ٢٨% للفحم. واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن قيمة الصادرات النفطية العالمية تشكل (٢٠%) من قيمة التبادل التجاري السلعي (كمتوسط) خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، وان نصيب الاتحاد الاوربي من فاتورة النفط يعادل (٢٥%) مقابل (٢٢%، ١٠%، ٩%) لكل من الولايات المتحدة واليابان والصين على الترتيب (iv) . وأن هذه المعطيات تبرهن وبشكل قاطع على ان تغيرات سعر المورد الاحفوري قد يساهم مساهمة واضحة في التأثير على معدلات الاستهلاك وارتفاع الانفاق وارتفاع معدلات التضخم المستورد فإنه يعني انه سوف يشتمل على تقويض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية وتخفيض في تمويل الموازنات وهذا ما يؤثر على معدلات النمو سلباً".

أن هذا التنبؤ يعتمد على اعتبارات فنية تتعلق بوحدات التوقعات لتأثير استجابة المعروض النفطي للطلب المتوقع ووفقاً "لرؤية موضوعية فإن هذا المشهد يسوق معه حقائق ترتبط بالنمو والطلب على النفط ، وأن تحريك هذه الحقائق يجعل من الممكن أي يتم التنبؤ بافتراضات هذا المشهد، فلو نظرنا الى طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي واجمالي الطلب على الطاقة نجد ان تحقيق معدل نمو عالي بنسبة (١.٧٥) يحقق زيادة في الطلب على النفط بنسبة (٢٥%) ، وعلى ذلك تبني توقعات حالة افتراض تحقق نمو متواضع للطلب يقع أغلبه في الطلب المشتق من البلدان الاقل نمواً " ، ويندرج ضمن هذه التوقعات في نوعين من العوامل هي:

١. **عوامل الدفع**، وهي تلك العوامل التي تعزز استجابة اوبك لتلبية الطلب المرتفع في ظل فرضيات حقن الاقتصاديات النفطية بمزيد من الاستثمارات في القطاعات النفطية .
٢. **عوامل الشد**، وهي عوامل مقيدة يمكن التنبؤ بها في حالة افتراضات النمو المتواضع للطلب ويتدرج ضمن هذه العوامل اعتبارات الكلفة المتزايدة، اعتبارات انخفاض حجم الاحتياطي المؤكد في اهم البلدان المنتجة .

ثانياً: تحليل أسباب الصدمة في اسعار النفط العالمي

تضافرت عوامل متعددة في خلق صدمة واسعة في اسعار النفط، حيث شهدت عام ٢٠١٤ تراجعاً واسعاً في سعر النفط العالمي، فقد وصل السعر الى ٤٨ دولار للبرميل الواحد، مسجلاً نسبة انخفاض (٥٨%). وقد اورد الباحثين اسباب متعددة ترتبط بالعوامل الاقتصادية، الا ان ثمة عوامل أخرى سياسية واقتصادية أدت الى حدوث هذه الصدمة، ويمكن أن نصنف المسببات على وفق التقسيم الآتي:

١. **المسببات التي تستند الى طبيعة الانتاج الامريكي**
حيث حصل تزامن بين زيادة الانتاج الامريكي الناتج من ازدياد عدد المنصات العائمة في البحر، إضافة الى قيام السعودية بزيادة انتاجها في يناير ٢٠١٤، وكان لهذا التزامن مغزى سياسي أكثر من كونه اقتصادي ساهم في حدوث الصدمة النفطية (٧).
- ويعتبر البديل الصخري من اهم ما عزز نمو العرض العالمي من النفط الخام، وكانت الولايات المتحدة قد اصبحت من اكبر البلدان المنتجة للنفط الصخري وزيت القار، وقد حدث ذلك جراء ما تمتلكه من تكنولوجيا متقدمة في انتاج النفط الصخري وقد وفر ذلك للولايات المتحدة كما مناسباً من النفط أحل محل استيرادها من النفط التقليدي وهذا ما عزز تراجع حجم الاستهلاك العالمي من النفط لكون أن الولايات المتحدة وبوصفها أكبر مستهلك في العالم قد بدأت باتخاذ التدابير الفنية والقانونية المتمثلة في رفع الحظر على انتاج الزيوت النفطية من الصخور في عدد من الولايات .
- ويمثل هذا السبب الرئيسي مركزاً "اساسياً" ستبنى عليه تكهنات تغيرات أسعار النفط في ضوء ما سيجري تفصيله في اطار المشاهد المتوقعة (٧).

٢. **المسببات التي تستند الى أزمة الاقتصاد العالمي**
تعتبر الازمات ركناً رئيسياً في احداث مسببات اساسية لحصول الصدمة النفطية، ووفقاً للبيانات الاقتصادية العالمي والصادرة عن صندوق النقد الدولي فإن الانخفاض في حجم النمو في الاقتصاد العالمي يمثل أهم المؤشرات التي عززت التوقعات التشاؤمية في مستوى اسعار النفط، فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لمعدلات النمو اعتباراً من عام ٢٠١٥ من ٣.٨% الى ٣.٥%. وقد ظلت توقعاته باتجاه النمو المخفض للعام ٢٠١٦، ليشكل ٣.٧%. أن هذه التوقعات شكلت حجر الزاوية الذي تسبب في حدوث انخفاض اسعار النفط أذ ما رست التوقعات في الاسواق المالية والحقيقية بشكل عام.

أما ما يرتبط بالانخفاض الحقيقي والذي حدث في حقبة ما بعد عام ٢٠١٤، فإنه يعزى الى جملة من التداعيات، وهي نفسها التي دفعت صندوق النقد الدولي الى تبني توقعات التشاؤم في الاقتصاد العالمي، ومن بين اهم هذه التداعيات هو تقييم الاحتمالات الاكثر سلبية في الاقتصادات الرئيسية وتحديداً في روسيا والصين ومنطقة اليورو واليابان، بالإضافة الى تراجع في معدلات الاداء الاقتصادي في أغلب البلدان المصدرة للنفط. مقابل ذلك كانت التوقعات تقوم على إعادة تقييم الاحتمالات الاكثر ايجابية في الاقتصاد الأمريكي. وقد ساهم هذا الجو من الركود وتوقعات الاداء الاقتصادي المنخفض في احداث صدمة واسعة في السوق النفطية أدت الى حصول خسائر كبيرة في العديد من البلدان المنتجة للنفط، والتي نتجت عن تراجع الطلب على النفط والمشتق من تراجع النشاط الاقتصادي في اهم البلدان المتقدمة والتي تقع ضمن المستهلكين الاساسيين^(vii)، والجدول (١) يوضح تلك التوقعات في إطار المنظور القائم على المستهلكين والطلب المشتق.

الجدول (١): توقعات النمو في الاقتصاد العالمي للمدة (٢٠١٣-٢٠١٦)

	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
الناتج العالمي	٣.٧	٣.٥	٣.٣	٣.٣
الاقتصادات المتقدمة	٢.٤	٢.٤	١.٨	١.٣
الولايات المتحدة	٣.٣	٣.٦	٢.٤	٢.٢
منطقة اليورو	١.٤	١.٢	٠.٨	-٠.٥
الدول الصاعدة والنامية	٤.٧	٤.٣	٤.٤	٤.٧
روسيا	-١.٠	-٣.٠	٠.٦	١.٣
الصين	٦.٣	٦.٨	٧.٤	٧.٨
الهند	٦.٥	٦.٣	٥.٨	٥.٠
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٣.٩	٣.٣	٢.٨	٢.٢

Source: IMF, World Economic Outlook, 2015 .

وأزمة بلدان منطقة اليورو التي عدت واحدة من اهم الازمات التي اصابته الاقتصاد العالمي، كان لها اثار في بيان العوامل الاقتصادية المحدثة لصدمة اسعار النفط، حيث ان الانكماش الاقتصادي المعزز بالصعوبات المالية وتراجع التصنيف الائتماني في أغلب بلدان اليورو فضلاً عن المشاكل التي ارتبطت بالعسر المالي الناجم عن استثمار الاموال السيادية في الموجودات المتدنية الربحية، وكل ذلك عزز من انخفاض الطلب الاوربي على النفط، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار اعتماد أغلب بلدان اليورو على الفحم

المستورد من البلدان غير النفطية وعلى وجه التحديد روسيا والصين^(viii)، فإن ذلك يمكن أن يوضح في إطار العناصر التي سببت أو ساعدت في تراجع اسعار النفط .

٣. المسببات التي مصدرها عوامل غير مباشرة

بهدف احتواء الركائز التي عززت من تأثير المسببات السياسية والاقتصادية الانفة الذكر، تطفو على السطح النقاط التي تعتبر اسباب يمكن اعتبارها اسباب ثانوية، ومن أهمها ما يأتي^(ix):

- ١- تفاقم ظاهرة الإحتراب الطائفي في الشرق الاوسط وظهور ما يعرف بـ (تنظيم داعش) والذي أدى الى تراجع اسعار النفط بسبب زيادة المخاوف وحالة التشاؤم في الاقتصاد العالمي .
- ٢- توقعات الزيادة في الانتاج النفطي بعده الاتفاق الروسي الايراني الطويل الاجل ورفع الحظر الجزئي عن ايران .

ثالثاً: المحفزات للصدمة في أهم البلدان والإقليم

كانت الكثير من البلدان التي تعتمد على إيرادات الطاقة قد تأثرت موازاناتها بسبب انخفاض أسعار النفط، بل أن تلك الآثار شملت بعض المناطق المنتجة للنفط في البلدان المستهلكة، فعلى سبيل المثال كانت ولايات ألaska وليوسنا ونيومكسيكو، كانت في مخاطر تلك الانخفاضات طبقاً " لتقرير الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠١٤^(x) .

الجدول (٢) : عوامل التغير واحتمالات الأثر في قوى السوق النفطي لأهم المناطق والبلدان المستهلكة للنفط الخام

الأقاليم/ البلدان	النسبة من إجمالي الطلب العالمي على النفط (%)	عوامل التغير واحتمالات أثره في قوى السوق النفطية	التأثير في مشاهد المستقبل
الولايات المتحدة	٢١%	كان الانخفاض الذي حدث في سعر نفط ولاية تكساس أدى الى تحقيق زيادة في الطلب منذ اواسط ٢٠١٥. وهنا فإن اتجاهات التغير في الطلب الأمريكي على النفط لن يحقق نتائج واضحة على مستوى سعر النفط العالمي، والسبب اتخاذ التدابير الاحترازية لاحتمالات ارتفاع الاسعار العالمية والتي من أهمها محاولات رفع الخزين الاستراتيجي من النفط الخام في ولايات متعددة من أهمها فلوريدا، اضافة الى خزن المشتقات وخاصة الجازولين والبنزين لإدامة توفير احتياجات النقل بين الولايات.	↓
أوروبا	١٥%	خلال الصدمة النفطية لم ينخفض إجمالي الطلب الأوروبي على النفط، بل أن الطلب على الطاقة بشكل عام ارتفع بنسبة ٢% في النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وساعد في هذا الاتجاه انخفاض النمو بسبب الأزمة الاقتصادية والتي لا تزال آثارها باقية.	↓

	من المحتمل ان تعزز الرغبة بتحقيق نمو اقتصادي من طلب الصين على النفط بافتراض انتهاء حالة التشاوم وعدم الثقة التي باتت تهيم على المستثمرين الأويين من خلال اتباع حزمة من العوامل التي تهدف الى تنشيط الاقتصاد وخاصة ما يتعلق بتخفيض قيمة العملة بهدف تشجيع قطاع التصدير الصيني.	الصين ١١%
	تعتبر هذه النسبة منخفضة جدا إذا ما قورنت بالنمو الاقتصادي الياباني في عام ٢٠١٥، والسبب هو اعتماد اليابانيون على أجهزة ومعدات موفرة للطاقة بالإضافة الى استخدام السيارات التي تعتمد على توفير استهلاك الغاز بوصفه اهم البدائل للنفط.	اليابان ٤%
	تعتبر الهند المرتبة الثالثة في لم المستهلكين من النفط ويصل طلبها ما نسبته ٤.٦% من مجموع ما يستهلكه العالم من هذا المصدر. وكانت الهند من الدول المستفادة من انخفاض سعر النفط، حيث تمكن الاقتصاد الهندي أن يحقق مكسبا وينمو بمعدل سنوي بلغ ٣,٦% في النصف الثاني من عام ٢٠١٥.	الهند ٣.٩%
	يشكل الطلب السعودي أقل من ٣% من مجموع استهلاك العالم منه النفط الخام ، ومن المتوقع أن يزداد طلب السعودية على النفط الخام من أجل توفير الطاقة لتوفير احتياجات القطاع الحربي في إطار الصراع السعودي اليمني،	السعودية ٢.٨%

المصدر: تم تفريغ المعلومات أعلاه بالرجوع الى البيانات المتاحة في المصدرين الآتيين :

- BP company, BP Statistical Review of World Energy, Oil: Regional consumption ,June 2016. PP 13- 16.
- OPEC, World Oil Outlook, OPEC Secretariat, Vienna , October 2015, , Table 1.7 (Medium-term oil demand outlook in the Reference Case). P 78

لقد تأثرت العديد من الاقتصاديات المنتجة بالصدمة النفطية، والعراق بوصفه بلدا ريعيا تأثر بما اصاب سوق النفط العالمي، حيث انخفضت إيرادات النفط العراقي بشكل كبير، وهو ما أثر على الموازنة ونفقاتها الأساسية، كما ان الجهد الحكومي تراجع بشكل ملفت بسبب العجز المالي وقد تزامن ذلك مع زيادة الحاجة الى تمويل الشق الأكبر من الانفاق العام وهو الانفاق الجاري . وقد حقّر ذلك إعادة النظر بأساليب تمويل الانفاق العام. وازاء أحادية الاقتصاد العراقي وزيادة نسبة المكون النفطي في سلة الصادرات العراقية لجئت الدولة الى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الدين العام الخارجي من ٨% الى ١٤% خلال المدة من بداية ٢٠١٤ الى بداية ٢٠١٥، وقد استمدت الدولة هذه الديون عبر جهات ائتمانية متعدد الاطراف (البنك الدولي) .

ويعتبر العراق من أكثر بلدان الشرق وأفريقيا التي تعتمد على النفط، ووفقا "البيانات صندوق النقد الدولي فإن الناتج النفطي يشكل نسبة تفوق ٩٥%، من الإيرادات الحكومية وقرابة ٩٩% من اجمالي الصادرات، وتشكل العمالة في هذا القطاع ٨٠٠٠٠ عامل من اجمالي قوة عمل^(xi).

لقد اثرت انخفاضات اسعار النفط على الموازنة العراقية حيث ازداد العجز فوصل الى نحو ٢٠% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. وبهدف الحد من الآثار المتوقعة عن انخفاض الإيرادات النفطية طلب

العراق رسمياً" بتأجيل سداد الديون المتراكمة من السابق وبشكل خاص تلك المتعلقة بتعويضات الكويت الى عام ٢٠١٩، بوصفها فترة سماح عن السداد وقد تمت الموافقة على الطلب .

وبسبب تزامن الحالتين السابقتين؛ الحالة الاقتصادية المتمثلة بالضائقة المالية وحالة تراكم أعباء الديون الذي تزامن مع ظهور الجماعات المتطرفة (داعش)، أدى ذلك الى تراجع معدل النمو الحقيقي بنسبة (١.٥%) عام ٢٠١٥، وقد كان لذلك نتائج على مجمل الأنشطة الاقتصادية. وبهدف مد التحليل فأن ثمة آثار كانت قد اصابته المجتمع العراقي حيث تأثرت بتجارة السلع غير النفطية والتي قادت الى ارتفاع كلفة المواد الاساسية التي تدخل في سلة المستهلك العراقي. كما ان تكاليف نظام التوزيع العام PSD (xiii)، والتمثل في توزيع الحصص ضمن برنامج البطاقة التموينية، وقد أدى ذلك الى ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع نسبة المحرومية وبخاصة بالنسبة للطبقات الاقل دخل. وبالرغم مما اثيره بشأن خطورة الآثار على الجانب الاقتصادي، الا أن الخطر الجسيم الاكبر هو ذلك الخطر الذي يقع على الجوانب الاجتماعية والذي يفضي الى مزيداً من الآثار غير المواتية التي ظهرت والتي سوف تظهر .

رابعاً: المشاهد المحتملة في التنبؤ لانتقال آثار الصدمة البترولية

من أجل اعتماد منهجية التنبؤ العلمي لآثار الصدمة التي حدثت في اسعار النفط الخام سوف نقوم ببناء مشهدين للمستقبل، يناقش كل منهما ما يمكن أن تحدثه الصدمة من نتائج على المستوى المحلي والعالمي؛ وقد لجأ الباحث الى النظر نحو تلك النتائج في إطار المشهدين؛ وهما مشهد انتهاء وزوال مرحلة الوفرة والنفط الرخيص، ومشهد انتهاء عصر السعر المرتفع.

المشهد الاول : فرضية انتهاء وزوال مرحلة الوفرة والنفط الرخيص

ويبنى هذا المشهد على اعتبارات تنتهي الى ان حقبة تراجع اسعار النفط ووفرة العرض لا بد لها من الزوال، وهذه الاعتبارات هي :

الاعتبار الاول: ان تكلفة انتاج النفط لا بد ان تزداد بسبب اقتراب دورة المورد من الانقضاء وهي مسألة فنية بحتة، وقد اشارت دراسة Hubbert في منتصف الخمسينات من القرن الماضي عندما أجرى مسح لعدد من حقول النفط في ٤٨ ولاية امريكية وتوصل الى أن انتاج النفط يمر بمراحل ثلاث شبيهة بمراحل قانون تزايد التكاليف الاقتصادية ، فهو يزداد بنسب متزايدة في المرحلة الاولى الى أن يصل الى اعلى القمة بعدها ينخفض ليرتسم في منحنى شبيه بالجرس^{xiii}. وعلى هذا الاساس فإنه ووفقاً للعوامل الفنية لا بد أن تعقب مرحلة الوفرة مرحلة من الندرة وانتعاش لسوق المحتكرين. ومن المؤكد أن يعقب ذلك موجة من التوقعات تعمل على ارتفاع الطلب الانى على النفط فتزداد الاسعار بشكل كبير وخاصة في المراحل الاولى من انقضاء حقبة الوفرة.

الاعتبار الثاني : ويتناغم مع وجود بدائل النفط وحجم ما يكن احلاله من النفط الخام. فلا ريب ان وجود ما يعرف بالنفط الصخري والغاز الصخري لا يمكن التعويل عليه في سد حاجة السوق الى النفط الخام، ومن المتوقع ان تؤثر تكاليف مثل هذه البدائل على معدلات انتاجها في غضون العامين القادمين. ما قد يولد التوقعات لارتفاع الاسعار من جديد، وفي هذا الاطار يطفو على السطح عاملان هما:

- **العامل الاول:** أن وجود بدائل بأسعار ترتفع مستقبلا يجر معه التوقعات لبيع المنتجات في الداخل بالأسعار العالمية مما يشكل ضغطا على مستويات الاسعار للنفط المباع فترتفع
- **العامل الثاني:** وهو الأكثر اهمية، اذا ان البيع في الخارج بالسعر العالمي سيفقد البلدان المصدرة لميزتها التنافسية العالمية فيما لو بيع بأسعار منخفضة، مما يدفعها للتكتل وبناء سياسة مشتركة هدفها النهائي رفع وتصحيح مستويات الاسعار ، ورغم ان تلك الاسعار المفترضة سوف تكون دون المستوى المطلوب الا انها ستبقى مربحة بسبب انخفاض التكاليف.

الاعتبار الثالث : الاثر المرجح في اسعار الصرف

من المؤكد أن انخفاض سعر النفط سوف يؤثر في سعر الصرف بوصفه متغيرا خارجيا . كان من أهم ادوت نقل تأثير تداعيات انخفاض اسعر النفط عالميا وفي هذا الصدد يرى (Borio and P.van) أن الاثر الخارجي (مثل الصدمة في الايرادات النفطية) تحرك اسعار الصرف بوصفها عوامل خارجية فتكون محلا لإثارة الازمات الاقتصادية والمالية ، حيث أن تزايد تداخل الاسواق أدى الى نمو كبير وغير مسبوق في المعاملات التي تسوى بأنظمة صرف مختلفة. في حين كانت المعاملات المحلية تتم وفق رقابة من البنك المصرفي، وهي وان كانت رقابة غير مباشرة الا ان استخدام الادوات النقدية للسياسة النقدية ادى الى خضوع ذلك الجانب من المعاملات المحلية الى التدقيق بخلاف المعاملات المرتبطة بأنظمة الصرف المختلفة والتي يأتي جزء مهم منها عن طريق التسويات الخارجية . كما أن ازدياد حجم المبتكرات المالية وزيادة المنافسة في ظل استخدام التكنولوجيا الموفرة للوقت والجهد قد عزز من تأثير انظمة الصرف المختلفة، فقد كان له دورا في زيادة الضغط على القطاع المصرفي مما أدى الى تغليب الادارة الكفوة وارضاء الزبائن على حساب المخاطرة.

ان تغيرات سعر الصرف التي يعتمد عليها القطاع المصرفي في البلدان المنتجة للنفط. اندمج بتراجع اسعر النفط عالميا. مما ادى الى ظهور اكثر من سعر للتبادل. وهذا ما يؤثر في الاستقرار الاقتصادي. فقد أشار (Frankel) ان ليس هناك نظام عملة واحدة يمثل أفضل نظام لكل البلدان وحتى في بلد معين لا يكون هناك نظام واحد يمثل أفضل نظام في جميع الأوقات (xiv). فليس نظام الثبات التام لسعر الصرف ، ولا نظام المرونة التامة يعدان الصيغتين المناسبتين لنظام سعر الصرف الرامي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت بشكل تام فإن النشاط الاقتصادي يتحدد على وفق سعر الصرف، وفي ظل نظام سعر الصرف المعوم بشكل تام، فإن سعر الصرف يعد انعكاساً للنشاط

الاقتصادي، وفي الحالتين كليهما فإن المكونات الأساسية للاقتصاد تعد هي المحدد الرئيسي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتضخم المنخفض وليس نظام سعر الصرف بنفسه (xv).
 ان التحكم بسعر الصرف وغيره من الادوات الوسيطة للسياسة النقدية تعتمد على التوقعات تجاه العوائد النفطية، وهذا يرتبط بدوره بتوقعات تنامي الطلب العالمي على النفط. وقد استندت بلدان اوبك على توقعات اقتصادية. كما موضح بالجدول (٣). واعتبرت انها ارضية صالحة لبناء استراتيجيات نقدية ومالية في البلدان الاعضاء.

الجدول (٣): توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لغاية عام ٢٠٤٠ (مليون برميل يوميا)						
السنوات						الأقاليم وأهم البلدان
2040	2035	2030	2025	2020	201	بلد OECD الأمريكية
					5	
20.6	21.7	22.7	23.6	24.1	24.3	بلدان OECD الأوروبية
11.0	11.5	12.1	12.6	13.0	13.3	بلدان OECD الآسيوية
6.5	6.8	7.2	7.6	7.9	8.1	مجموع بلدان منظمة OECD
38.2	40.0	42.0	43.8	45.0	45.8	أمريكا اللاتينية
7.4	7.1	6.8	6.5	6.1	5.7	الشرق الأوسط
5.8	5.3	4.9	4.5	4.1	3.7	الهند
9.8	8.3	6.9	5.7	4.7	3.9	الصين
18.8	17.8	16.4	14.6	12.6	10.7	بلدان آسيوية أخرى
12.4	11.5	10.6	9.7	8.6	7.6	بلدان منظمة OPEC
12.8	12.1	11.5	10.9	10.3	9.7	البلدان الأقل نموا

Source: OPEC, World Oil Outlook Vienna, Austria. 2014.p 73 (Table 1.11)

الاعتبار الرابع : أثر التوقعات على التكاليف المحلية

من المؤكد ان تمارس التوقعات دورا مهما في تغذية الآثار التضاؤمية، فعلى سبيل المثال كانت فنزويلا البلد الاول في احتياطي النفط في العالم قد واجهة التضخم المرتفع منذ السنة ٢٠١٤ وقد بلغ معدل التضخم فيها ٦٣.٤ % في النصف الاول لعام ٢٠١٤ ، وقد اصاب التضخم المفرط السلع الغذائية والأدوية بشكل خاص ، وقد تناقصت القيمة الحقيقية للأجور بحوالي ١٣ % خلال المدة من منتصف ٢٠١٣ وحتى اغسطس ٢٠١٤. فقد أثرت تراجع اسعار النفط على سعر الصرف بسبب تراجع الإيرادات الدولارية، مما يؤدي النقص في المعروض من الدولارات وتراجع في الثقة بالعملة المحلية

. أنه من المؤكد في مثل هذه الأحوال ان تزداد التوقعات المبنية على تكييف الاسعار اعتمادا على التكاليف المحلية الانية. وهذه يرتبط بالتشاؤم المصاحب للتضخم فيؤدي الى ارتفاع في الاسعار ، وهكذا تتوالد المغيرات في الحلقة الدائرية.

وتطفو على السطح نماذج مقارنة في هذا الصدد، حيث شهد التاريخ الاقتصادي أثارا على الاقتصاد المحلي، فقد اثبتت التصحيحات البنيوية أنها صعبة التنفيذ في البلدان التي ترجمة فيها الريع الى انحدار اقتصادي، فالجزائر ونيجيريا وإيران تتشابه مع فنزويلا في اطار هذا الاعتبار وعلى ما يظهر فان هناك علاقة جدلية بين شكل الدولة بوصفها تنظيم سياسي ونمط التنمية الاقتصادية التي تعتمد على الريع النفطي، ومع ذلك فأن هناك استثناءات تقلل من هيبة هذه العلاقة، فإندونيسيا على سبيل المثال كانت امتلكت الاسباب الموضوعية التي قللت بموجبها الاثار السلبية على التكاليف المحلية حيث انها انتهجت استراتيجية تنمية متوازنة بين الهياكل الاساسية والتعليم والزراعة والصناعة ورفعت من مستوى الانفاق الموجه للريف ومارست رقابة صارمة على اوجه الانفاق في الموازنة العامة، وكل ذلك أدى الى استخدام رؤوس الاموال بدرجة أعلى كفاءة من البلدان الاخرى^(xvi) .

أن تأثير المفارقات الدولية سابقة الذكر يضع هذا الاعتبار إزاء نوعين من التوقعات:

النوع الاول : وهو ما يشير الى احتمال الاقتراب من درجة مقبولة في اصلاح الهيكل الاقتصادي وهذا النوع يتجسد بشكل أكثر وضوح في البلدان النفطية التي يقل فيها التركيز على المورد الريعي الى ما دون (٧٠%) من موازنتها ، ويضع هذه البلدان ضمن قائمة الاثار الاكثر تفاؤلا.

النوع الثاني: وينصرف الى مجموعة البلدان التي تواجه تأكلا في الهيكل الانتاجي وسيادة المورد الريعي وسيطرته على مجمل الانشطة الاقتصادية، ويشمل هذا النوع مجموعة البلدان التي تصل فيها درجة الاعتمادية على النفط في تمويل موازنتها الى (٧٠%) فأعلى ويصنف هذا النوع قائمة هذه البلدان ضمن البلدان الاقل تفاءلا.

المشهد الثاني : فرضية انتهاء عصر السعر المرتفع

يقوم هذا المشهد على اعتبارات فنية وجيوسياسية تتحكم في اسعار النفط الخام فتؤدي الى بقاء الاسعار المنخفضة أو انها تعمل على تحقيق تراجع أكبر في اسعار النفط العالمي مع اسعار الطاقة العالمية . ومن هنا هذا المشهد يتضمن وجود مشهدين فرعيين هما ؛ مشهد استمرار الوضع على ما هو عليه، ومشهد التشاؤم الذي يعزز تراجع أكبر محتمل في الاسعار. وبشكل عام فأن ثمة اعتبارات تمارس دورا مهما في تحقيق وتوقع هذا "السيناريو" من أهمها:

الاعتبار الأول : تأثير العوامل الفنية والاقتصادية

وينصرف هذا الاعتبار الى الخوض في التنبؤ في إطار جملة من الاحتمالات، هي:

١. احتمال ارتفاع حجم الاكتشافات أو عوامل تحقق زيادة في المعروض النفطي على أثر استمرار انتاج النفط الصخري الأمريكي، حيث أن توقعات زيادة انتاجه في ولايات مثل الاسكا ونورث داكسن أوكلاهوا، ومن المتوقع أن يتم ذلك من خلال اعتماد طرق استخراج أكثر حداثة ومخفضة للتكاليف مثل التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، ومن المؤكد ان تساعد العوامل الفنية المتمثلة باستخراج النفط من البديل الصخري الى زيادة درجة التوقعات العالمية، حيث ان مشكلة الاستخراج للنفط البديل (الصخري) سوف تعمل على كبح اي ارتفاع محتمل في الاسعار ينجم عن سياسات أوبك في تخفيض الانتاج والتأثير على المعروض من النفط في الطلب العالمي ، ورغم انه سوف يكون هذا البديل اعلى تكلفة واقل ربحية اقتصادية في المستقبل القريب بسبب طبيعة استخراجه في الاساس، الا أن التقدم في المجال العلمي والفني من الممكن أن يعمل على تحقيق الزيادة في الانتاج وفي اطار تكاليف مقبولة.

٢. احتمالات التطور في دائرة البحث العلمي المتعلق بالطاقات البديلة ونخص بالذكر منها، الطاقات المتجددة كتلك المتولدة من المساقط المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما يمكن ان يضاف لذلك احتمالات واردة تتعلق بالطاقات الجيو- حرارية والطاقات العضوية في اطار احتمالات السعي من قبل بعض البلدان لتطوير مثل هذه الطاقات .

والتي تعتبر مصادر بديلة ذات منشأ طبيعي مخزنة في باطن الارض . حيث أن تطور البحث العلمي والمسح الزلزالي الذي يمكن من الوصول الى جوف الارض بحدود ٢ كيلو متر فأكثر يمكن له أن يساهم في حصول على هذه الطاقات المجانية التي تنتشر في ٩٩% من كتلة كرة الارضية . أن زيادة إمكانات الوصول الى الاستفادة من هذه الطاقات من شأنه تقليل الاعتماد على النفط الخام مما يؤدي الى انخفاض محتمل في سعره أو على الاقل بقاء الاسعار على ماهي عليه.

ويعول على كل من ايسلندا ، النرويج، السويد، البرتغال، الدنمارك، في توفير نسبة تتراوح بين (٢٠-٣٠%) من احتياجات الاتحاد الاوربي من الطاقة. كما شهدت الولايات المتحدة ارتفاعا" ملحوظ في استخدام المصادر البديلة في توليد الطاقة الكهربائية. ولو اخذنا بعين الاعتبار اهمية أوربا والولايات المتحدة في الاستهلاك العالمي من النفط الخام فإن النتيجة هي انخفاض ملحوظ في الطلب يتبعه انخفاض" مؤكد في الاسعار .

ويثار على هذا المشهد الفرعي تحفظات أهمها أن نسبة استخدام الطاقة البديلة من مجموع استهلاك الطاقة العالمية قد ارتفعت من ٧% الى ٨% في غضون ٢٣ سنة ولغاية أواخر ٢٠١٣ فقط، وهذا ما يجعل الكثير من الاقتصاديين والسياسيين لا يعولون كثيرا على اثر الطاقات من المصادر البديلة (xvii).

٣. احتمال دخول منتجين جدد، ويتداخل هنا تأثير العوامل السياسية، كما هو الحال في فرض الرفع الجزئي للعقوبات عن إيران يمثل دخول منتج جديد يصل انتاجه الى أكثر من مليون برميل يوميا ويمثل قرابة أكثر من ٣% من أنتاج أوبك الذي يصل الى قرابة ٣٠ مليون برميل، وهذه النسبة وإن كانت

بسيطة الا أنها تكفي لتحقيق للتأثير في اسعار النفط بسبب مرونة الطلب المرتفعة في أوقات عدم الاستقرار التي تصيب السوق النفطي العالمي.

٤- احتمال خضوع اسعار النفط العالمية الى الاثار المشتقة من الطلب على الطاقة بشكل عام، فهناك صفة تلازم في اسعار النفط واسعار الغاز، وخاصة في المناطق التي يكون فيها التسعير بعقود تربط أسعار النفط الخام ومنتجاته بأسعار الغاز الطبيعي، كما هو الحال في عقود التسعير طويلة الامد التي ترتبط بأسعار النفط ومشتقاته ومنتجاته. وللدلالة على ذلك نجد أن مثل هذا التلازم بين اسعار النفط واسعار الغاز قد حدث في الكثير من المناطق المنتجة، ففي شمال امريكا لاحظت شركة شيل لإنتاج الغاز أن هناك علاقة مكانية تسبب انخفاض الاسعار لكل من الغاز الطبيعي والنفط الخام وقد أكد ذلك صندوق النقد الدولي في دراسته للتغيرات التي حصلت في سعري النفط والغاز للمدة من (١٩٩٥-٢٠١٥) (xviii). وقد شملت هذه العقود مناطق عدة في العالم مثل الاسواق الفورية في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الشمالية، والجدول (٤) يوضح ما أشير اليه في اطار هذا التلازم بين السعريين، سعر النفط وسعر الغاز الطبيعي.

الجدول (٤): تغيرات اسعار النفط والغاز الطبيعي (متوسط عالمي) .. للمدة (٢٠١٥-٢٠١٠)

السنوات	متوسط سعر النفط الخام بين	متوسط سعر الغاز الطبيعي في بلدان
	تسعيري (برنت ودبي)	(الولايات المتحدة واوروبا واليابان)
	دولار / برميل	دولار / مليون
٢٠١٠	٧٨.٨٥	٧.٨٣
٢٠١١	١٠٨.٤٥	٩.٧٣
٢٠١٢	١١٠.٤٥	١٠.٣
٢٠١٣	١٠٧.١٥	١٠.٥
٢٠١٤	٩٧.٨	١٠.١٦
٢٠١٥	٥٤.١٥	٦.٩٣
التغير (%) خلال المدة	(-٤٥%)	(-١٢%)
٢٠١٥-٢٠١٠		

المصدر: قام الباحث باعتماد متوسطات لكل من مصدري الطاقة بالاعتماد على تغيرات الاسعار لخامي برنت ودبي بالنسبة للنفط ، وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي واليابان في الغاز الطبيعي، وذلك بالرجوع الى البيانات المتاحة في :

* الاقواس () : تعني وجود إشارة سالبة.

- World Bank, World Development Indicators database, December 2016.

يظهر من الجدول (٤) بجلاء أن التغيرات متماثلة في الاتجاه النزولي لكل من النفط الخام والغاز الطبيعي، وهذا ما يؤيده فرضية هذا المشهد، حيث ان هذه المتلازمة تقود الى أمكانية ان تستفيد بعض

البلدان المستهلكة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من زيادة إنتاج النفط الخام وتنمية الصناعات التي عزفت عن الاستثمار في هذه البلدان، والتي تدخل في اعداد الصناعات التقليدية مثلما هو حال الصناعات البتروكيمياوية .

يترتب على افتراضات هذا المشهد الفرعي جملة من العوامل لعل أهمها تعزيز النمو الاقتصادي وجعل الميزان التجاري يميل لصالح كفة البلدان المستهلكة، ويؤثر سلبا في النمو الاقتصادي في تلك البلدان والتي لا تتمتع اقتصاداتها بمرونة انتاجية عالية، والتي تعتمد على إيرادات النفط الخام.

الاعتبار الثاني: تأثير العامل السياسي

يرتبط هذا الاعتبار بأفترض يقوم على احتمالات التعافي الاقتصادي الذي اصاب الولايات المتحدة منذ اواخر ٢٠١٣، حيث انتعش الاقتصاد الأمريكي بعدما تحرك قطاع الانتاج الحربي في ظل تمويله لنفقات الحرب ضد ما عرف بـ(تنظيم داعش)، وكان لهذا الاثر في ارتفاع مستوى التوظيف وتحريك عجلة الانتاج في الولايات المتحدة. مما اثر ايجابيا في سعر صرف الدولار الأمريكي، إذ ازداد معدل صرفه ازاء العملات المتنوعة في العالم. ففي يوليو ٢٠١٤ شكل الرقم القياسي لقيمة الدولار حوالي ٨٢، بينما بلغ في عام ٢٠١٥ نحو ٩٥، ويعزى ذلك الى ان السلع التجارية كالنفط كان يتم تقويمها بالدولار، لذا فإن سعرها في السوق يقوم أيضا " بقيمة الدولار. اصف الى ذلك وجود علاقة عكسية بين قيمة الدولار واسعار السلع التجارية التي تقيم بالدولار، ففي حالة ارتفاع قيمة الدولار تصبح هذه السلع منخفضة القيمة داخل أمريكا ومتزايدة القيمة تجاه باقي العملات الرئيسية مثل اليورو والين، ومع ارتفاع قيمة الدولار يتحول النفط الى منتج ذو تكلفة باهظة بالنسبة للبلدان الاخرى التي تقع خارج المنطقة الأمريكية، وهذا من شأنه أن يعمل على تخفيض الطلب العالمي على الدولار، ومن ثم يؤدي الى ارتفاع الضغوط على سعره ليتجه نحو الانخفاض.

الاستنتاجات

١- في اطار دراسة صدمة اسعار النفط توصلت الدراسة الى أن هناك ارتباط واضح بين حجم الاستهلاك والتغيرات في الاسعار حيث كانت مرونة الطلب على النفط منخفضة في المدى المتوسط فالصدمة لم تؤثر في الاستهلاك بشكل واضح. مما يدل على أن السبب الرئيسي لأحداث الصدمة هي مجموعة العوامل التي ترتبط بدالة المعروض من النفط وهذا ما يبرهن على أن المنتجين هم الذين كانوا وراء الانخفاض الشاسع في اسعار النفط الخام والذي وصل الى حوالي ٤٤% خلال المدة ٢٠١٤ - ٢٠١٥.

٢- من خلال استقراء العوامل المرتبطة بالمعروض النفطي توصلت الدراسة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد انتهجت سياسة مزدوجة تضمنت جانبين، تمثل الجانب الاول باحتمال عوامل فنية اقتصادية من أهمها زيادة عدد المنصات، رفع الاستخراج من الزيت الصخري

والجانب الثاني والذي تمثل بالتأثير على بعض المنتجين الاساسيين وفي مقدمتهم السعودية من خلال رفع السقوف الانتاجية، اضافة الى تأثير بعض العوامل السياسية كرفع الجزئي للحظر عن الانتاج الايراني والذي ساهم في زيادة المعروض من النفط الخام، وقد ساهم ذلك في تراجع واسع في اسعار النفط .

٣- من خلال فحص اتجاهات قوى السوق النفطية كانت كل من الولايات المتحدة الامريكية واوروبا تشكل ما نسبته ٣٥% من اجمالي الطلب العالمي على النفط، وقد تعرض كل منهما الى ازمة مالية عصفت بالاقتصاد، وقد ادت الى تراجع في مستويات النمو الاقتصادي وهما ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية وازمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وقد ترتب على ذلك تراجع الطلب العالمي على النفط بنسبة كبيرة، وتعد هذه النتيجة والتي ترتبط بجانب الطلب بأنها محفزاً " لأحداث الصدمة التي اصابت السوق النفطية.

٤- أثبتت دراسة المشاهد التي تم توصيفها للتنبؤ بأثار الصدمة بأسعار النفط وجود مشهدين؛ أرتبط الاول باحتمالات زوال مرحلة النفط الطبيعي، والذي جرى تبريره باعتبارات النضوب وظهور البدائل والاثار المتوقعة في اسعار الصرف، في حين اشتمل المشهد الثاني على اعتماد احتمالات نهاية السعر المرتفع والمبالغ فيه للنفط الخام. وقد تم تبرير هذا المشهد بجملة من العوامل الفنية والعوامل السياسية، واعتمادا على المعطيات والحقائق التي تضمنها كل من المشهدين فأً الباحث يرجح المشهد الاول، ويرى أن احتمالاته أكثر قبولا وانطباقا مع تلك المعطيات التي تعتبر أقرب الى الواقع.

٥- إن العراق بوصفه أحد البلدان المنتجة تأثر بالصدمة في اسعار النفط، وكان الاثر الاكبر قد وقع على جانب الايرادات في الموازنة، حيث ارتفعت نسبة العجز الى نحو ٢٠%، مقارنة بالمدة السابقة للصدمة وقد ارتبط هذا الاثر مع ظهور وتنامي الجماعات الارهابية ومتطلبات مواجهة ارتفاع تكاليف الانفاق العسكري بهدف الحد وانهاء خط تمدد الارهاب .

التوصيات :

١- توصي الدراسة أن يصار الى اعتماد لجنة تنبثق عن منظمة أوبك تنحصر مهمتها في مراقبة اداء المنتجين من خارج أوبك وأن ترفع توصيات فنية بوصفها مصدات ينبغي أن تتبناها المنظمة. كما تتولى هذه اللجنة مهمة بناء توقعات في ضوء استراتيجية الانتاج العالمي واداء الاقتصاد العالمي وأن تعتمد تعديلات سقوف الانتاج في اطار هذه التوقعات .

٢- ينبغي على البلدان المنتجة للنفط من خارج اوبك ان تعيد تقييم الاحتمالات أكثر سلبية في اسواق النفط والتي تحدث صدمات في السوق النفطية، والتي كانت سلباً" في حصول الخسائر الكبيرة في ايراداتهم من صادرات النفط وأن يعزز ذلك في ضوء :

أ- العلاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

ب- في ضوء اعادة رسملة المشروعات المتكئة والذي يؤثر في اسعار التعادل العالمية.
٣- يفترض بالبلدان النفطية ومن ضمنها العراق أن تعيد النظر في اسلوب أدارتها للاقتصاد وان تعتمد على بدائل للنفط الخام في اطار استراتيجية لتنويع الاقتصاد والتحول التدريجي من اقتصاد ريعي الى اقتصاد أكثر تنوعاً".

الهوامش والمراجع

i Christiane Baumeister, Lower oil prices and the U.S. economy: Is this time different?, University of Notre Dame Lutz Kilian, University of Michigan, 2016, p13.

ii Zhenbo Hou, Jodie Keane, Jane Kennan and Dirk Willem, The oil price shock of 2014 Drivers, impacts and policy implications, p 8.

iii Christiane Baumeister, Lutz Kilian, Understanding the Decline in the Price of Oil since June 2014, University of Michigan CEPR, 2015, P15-16 .

iv ميشال مرقص ، الاقتصاد العالمي يثار ، مقالات في أزمة الاقتصاد العالمي ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٩ .

v من اجل الحصول على رؤية متكاملة حول المغزى السياسي الناتج من تزامن ارتفاع الانتاج الامريكي والسعودي ينظر الى البيانات الواردة في ادارة معلومات الطاقة الامريكية ، ٢٠١٥ .

vi Lutz Kilian, The Impact of the Shale Oil Revolution on U.S. Oil and Gasoline Prices, University of Michigan(CEPR). P 4.

vii IMF, World Economic Outlook , 2015

viii Frank Umbach & Dr Ka-ho Yu, China's Expanding Overseas , Coal Power Industry,

New Strategic Opportunities, Commercial Risks, Climate Challenges and Geopolitical Implication. Department of War Studies, London, August 2016. P 54-58

ix James Henderson and Bassam Fattouh, OXFORD ENERGY COMMENT, A recognized Independent Centre of University of Oxford, 2016, p7-8.

x Gregory B. Upton Jr., Oil Prices and the Louisiana Budget Crisis: Culprit or Scapegoat?, LSU/ Center for Energy studies, Louisiana state University, 2016, p4.

xi Joseph Sassoon, Iraq : Oil prices and economic management, MEEA 15th international Conference, Doha, 2016, p2.

xii PSD اختصاراً لما يعرف (Public foodgrain distribution system) ، أي نظام التوزيع الشامل، والذي يمثل الدعم الحكومي للغذاء، ويأتي على وجهين هما ، الدعم الموجه للسلع المباعة وتستهدف الشرائح الأقل دخلاً وهو ما حصل في بنغلادش،

والقناة الثانية وتمثل توفير الغذاء بالمجان عبر بطاقات خاصة ينصوي حائزها تحت برنامج الاغاثة والدعم الموجه للحد من الفقر كما حصل في الهند والعراق، وفي هذا الإطار ينظر:

- International Food Policy Research Institute, bumper crops, producer incentives and persistent poverty: implications for food aid programs in Bangladesh. bY: Paul Dorosh, Quazi Shahabuddin, M. Abdul Aziz and Naser Farid, Washington, 2002. p 11- 14.

^{xiii} Peak oil primer , Energy Bulletin ,www. Energy Bulletin.net.P1-2

^{xiv} Frankel ,J. " No Single Currency is Right for All Countries or at All Times " , Princeton Essays in International Finance , Department of Economics , Princeton University , 1999 , P. 215.

^{xv} " Working with The IMF to Strengthen Exchange Rate Surveillance " , [http :/www.treas.gov/press/releases/js4002 .htm](http://www.treas.gov/press/releases/js4002.htm)

^{xvi} للمزيد في اطار العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم العوائد في البلدان الريعية ينظر :

- تيري لين كارل ، مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة ، دراسات عراقية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٧٨-٣٩٣

^{xvii} - علي مرزا ، اثار انخفاض اسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص ١٢ .

^{xviii} Aasim M. Husain, Rabah Arezki, Peter Breuer, Vikram Haksar, Thomas Helbling, Paulo Medas, Martin Sommer, and an IMF Staff Team, Global Implications of Lower Oil Prices, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2015, p15.

¹⁹ BP company, BP Statistical Review of World Energy, Oil: Regional consumption ,June 2016.

²⁰ OPEC, World Oil Outlook, OPEC Secretariat, Vienna , October 2015.